اقتباس: هاشم. هشام. س؛ الجبوري. وسام. ع. م.(٢٠٢٤)، (موقف فرنسا من الدولة العثمانية خلال مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩). مجلة دراسات إقليمية. ١٨ (٥٩) .٤٩-٨٢: https://doi.org/10.33899/regs.2023.143710.1170

موقف فرنسا من الدولة العثمانية خلال مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩

أ.م.د. هشام سوادي هاشم
كلية هندسة الالكترونيات / جامعة نينوى
husham.hashim@uoninevah.edu.iq

م م. وسام علي محمد الجبوري
مديرية تربية محافظة نينوى
wisamaldaghri85@gmail.com

الاستلام: ١٠/٤ /٢٠٢٣ القبول: ١١/٢٩ / ٢٠٢٣ النشر: ١/١ /٢٠٢٤

مستخلص البحث

يهدف البحث الى دراسة موضوع الدولة العثمانية او ما عرف " المسألة التركية "في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ والذي اعتبر واحد من أعقد المواضيع التي واجهت دول الحلفاء. فالدولة المترامية الاطراف والتي حكمت اراضي واسعة طيلة اربعة قرون لم يكن من السهل على الحلفاء تقسيم ما أحتلوه من اراضيها بسبب المشاكل التاريخية التي افرزها احتلال دول الحلفاء للولايات العثمانية لا سيما مشكلة أزمير والاحتلال اليوناني لها وتنامي الحركة الوطنية التركية. ازاء ذلك سعت فرنسا ومنذ عقد هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩١٨ الى تبني سياسة مسك العصى من الوسط والتي تبناها رئيس وزرائها جورج كليمنصو هدفت من ورائها الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والدينية لاسيما تجاه الاقليات في بلاد الشام وجنوب الاناضول فضلا عن دعم نفوذها السياسي في العاصمة العثمانية إستانبول. قسمت الدراسة الى مبحثين؛ تناول المبحث الاول: الموقف الفرنسي من تقسيم الدولة العثمانية وفرض نظام الانتداب على ما استقطع من اراضيها. اما المبحث الثاني فقد عالج الموقف الفرنسي من مشكلة ازمير والاحتلال اليوناني لها.

الكلمات المفتاحية: تقسيم الدولة العثمانية؛ مؤتمر الصلح؛ فرنسا؛ الدول الكبرى؛ مشكلة أزمير.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: **Hashem. Hisham. S.; AL-Jubouri. Wissam. A. M., (2024) France's Position From the Ottoman Empire During the Peace Conference in Paris 1919. *Regional Studies Journal*, 18 (59) .49-82: https://doi.org/10.33899/regs.2023.143710.1170**

Position of France towards Ottoman Empire during Peace Conference in Paris 1919

Asst. Prof. Dr. Husham S. Hashem
College of Electronics Engineering Nineveh University
husham.hashim@uoninevah.edu.iq

Asst. Lect. Wissam Ali M. Al-Jubouri
College of Electronics Engineering Nineveh University
wisamaldaghri85@gmail.com

Received: 4/10/2023 Accepted: 29/11/2023 Published: 1/1/2024

Abstract

The research aims to study the topic of the Ottoman Empire, or what was known as the "Turkish Question" at the peace conference in Paris in 1919, which was considered one of the most complex topics facing the Allied countries. The sprawling state, which ruled vast lands for four centuries, was not easy for the Allies to divide what they occupied from its lands because of the historical problems that resulted from the occupation of the Ottoman states by the Allied powers, especially the problem of Izmir, the Greek occupation of it, and the growth of the Turkish national movement. In view of this, France sought, since the signing of the Armistice of Mudros on October 30, 1918, to adopt a policy of holding the baton from the middle, Which was adopted by its Prime Minister George Clemenceau, aimed to preserve its economic and religious interests, especially towards minorities in the Levant and southern Anatolia, as well as to support its political influence in the Ottoman capital, Istanbul. The study was divided into two sections: the first section dealt with: the French position on the division of the Ottoman Empire and the imposition of the mandate system on what was expropriated from its lands. The second section studied the French position on the problem of Izmir and the Greek occupation of it.

Keywords: The division of the Ottoman Empire; the peace conference; France; the major powers; the Izmir problem.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

اعتبر الباحثين ان ما يعرف بالمســـألة العثمانية او كما تســـميها الادبيات الغربية (التركية) كانت من أصـعب المسـائل التي واجهت دول الحلفاء لتقسـيم املاك الدول المهزومة في الحرب العالمية الاولى خلال جلسـات مؤتمر الصـلح في باريس عام ١٩١٩ لا اعادة ترتيب اوضـاع خارطة العالم السياسية الجديدة من خلال تقاسم مناطق النفوذ فيما بينها ومنها فرنسا.

هدف البحث: يسـعى مشـروع البحث الى بيان الدور الفرنسـي المهم في اعادة رسـم خارطة العالم السـياسـية في اعقاب الحرب العالمية الاولى من خلال تبنيها سـياسـة حاولت من خلالها الحفاظ على مصـالحها من خلال تقسـيم ممتلكات الدولة العثمانية واعادة تشكيل كيانات سياسية قائمة على الأسس القومية والدينية / الطائفية. وهذا ما تم خلال جلسات مؤتمر الصلح في العاصمة الفرنسية باريس.

اشـــكالية البحث: تقوم اشـــكالية البحث على عدة تســـاؤلات من أهمها: هل لعبت المصـالح الفرنسـية في الدولة العثمانية دورا في بلورة السـياسـة الفرنسـية في مؤتمر الصـلح؟ وهل كان لفرنسا اليد الطولى في تقسيم الدولة المترامية الاطراف على أسس عرقية ودينية وهذا ما نجده واضحا في دعمها لليونانيين في مسألة أزمير.

منهجية البحث: اتبع الباحثان المنهج التاريخي الوصـفي / السـردي في الكتابة دون اغفال الجانب التحليلي بالاعتماد على الوثائق والمصادر العربية والاجنبية.

مدخل تاريخي:

ترتب على نهاية الحرب العالمية الأولى حدوث تغيرات مهمة في خارطة العالم السياسية، وينطبق هذا بشكل خاص على الدول المهزومة في الحرب متمثلة بالدولة العثمانية وألمانيا وحلفائها. وبقدر تعلق الأمر بالدولة العثمانية، فإنها كانت قد خسرت معظم ممتلكاتها عندما جرى توقيع هدنة مودرس في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩١٨ وعلى أثرها انسحبت الدولة العثمانية من الحرب، وتخلت عن حلفائها بعد ازدياد خسائرها في الحرب[١].

وجرى تقسيم الدولة العثمانية بين دول الحلفاء المتمثلة بفرنسا وبريطانيا وايطاليا واليونان (Hurewitz, n.d., 25؛ علي، ١٩٨٢، ٧٢)، ودخلت سفن الحلفاء في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨ الموانئ العثمانية وتمكنت من إنزال قواتها في العاصمة استانبول وتحصينات المضايق، وحاول الفرنسيون والبريطانيون تحويل العاصمة العثمانية إلى قاعدة لنشاطاتهم الحربية في المناطق الأخرى (غفور، ١٩٨٨، ٢٥)، كما تمكن البريطانيون خلالها من توسيع نفوذهم في معظم المناطق العراقية وبالتحديد الموصل التي تمكنوا من احتلالها بعد عقد الهدنة معللين الأسباب بالبند السابع من الهدنة الذي يتيح للحلفاء احتلال أية نقطة استراتيجية يرون من مصلحة الحلفاء احتلالها (أحمد، ١٩٧٨، ١٩٤–١٩٥).

كما أحتل البريطانيون في بداية كانون الثاني / يناير عام ١٩١٩، مناطق مرعش وعينتاب وأسكي شهر وأفيون قره حصار، فضلاً عن سيطرتهم على سكة حديد بغداد وموانئ البحر الأسود، وتم إنزال قواتها في سامسون وطرابزون وإرسال بعض قواتها الى مرزفون وأنقرة (Lewis, 1966, 251–253). في حين احتلت القوات الفرنسية عدداً من المناطق في إستانبول، وتمكنت من الاستيلاء على مناطق أدنه وكيليكيا ومدخل جبال طوروس ومرسين وزنكول داغ، كما تمكنت من أحكام سيطرتها على مناجم فحم رونفولداق (F.R., 1919a, 10).

وبقدر تعلق الأمر بفرنسا، فقد دخلت قواتها في خريف ١٩١٩ الى مناطق عينتاب ومرعش وأورفه بعد انسحاب القوات البريطانية من هذه المناطق (F.O., 1919a)، فيما احتلت القوات الايطالية مناطق أنطاليا وقونية وأق شهر وكوش

أداســـي و أســـبارطة، والمناطق الســـاحلية لمنطقة مقله، وبرر الحلفاء هدفهم من الاحتلال لمدن الدولة العثمانية بأنه لغرض تطبيق بنود هدنة مودورس من جهة، وحمـايـة حقوق رعـايـاهم وأرواحهم وأموالهم من جهـة أخرى (Kaymaz, 1972, 230)، وحاولوا التوضـــيح للأتراك بأن الهدف من الســـيطرة على هذه المناطق هو محاربة البلاشـــفة في روســـيا، والحد من مخاطرهم، وبذلك تمكنت قوات الحلفاء من السيطرة على مناطق واسعة من البلاد (G. Lewis, 1965, 48).

وعلى الرغم من التنافس بين الحلفاء للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية، إلا أن هذا التنافس قد استمر حتى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وظهر الصـراع بشكل واضـح بين فرنسـا وبريطانيا ورغبة الطرفان لتقويض ممتلكات الدولة العثمانية ليتســنى لهما الســيطرة على ممتلكاتها التي كانت خاضــعة لها قبل الحرب، وكانت المســألة الشــرقية من بين القضــايا التي ســيطرت بثقلها على العلاقات الدولية بين الطرفين، وظلت تشكل هذه المسألة محور الصراع الفرنسي ــ البريطاني، نظراً للتباين في الرؤى من جهـة، والتنـاقض في المصـــــالح في هذه المنـاطق من جهـة أخرى (الحسان، ١٩٧٨، ١١).

في حقيقة الأمر أن الحرب العالمية الأولى كانت حداً فاصـــلاً في تاريخ الشـــرق الأوســـط الحديث، نظراً لأنها أحدثت تغييرات في العالم، وأدت في نهاية المطاف إلى ســـقوط الدولة العثمانية (برايســـون، د.ت، ٨٥)، فضـــلاً عن ســـقوط الإمبراطوريات الأخرى في وســـط وشـــرق أوربا متمثلة بالإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمســـاوية _ المجرية (ف. أحمد، ٢٠٠٠، ٩٦–٩٧؛ مراد وآخرون، ١٩٨٨، ٢٥٥)، وأدى هذا السقوط إلى بروز قوى وطنية بدأت تطالب بالاستقلال عن هذه الإمبراطوريات، في حين أن طموحات الدول الأوربية الكبرى كانت تكمن في محاولة تقسيم أملاك " رجل أوربا المريض" أو ما أصطلح عليه بـ (الرجل المريض)، ليتسـنى لهم تقسـيم ممتلكات الدولة العثمانية الواسـعة فيما بينهم وبأسـرع وقت (مراد وآخرون، ١٩٨٨، ٢٥٥).

وبطبيعة الحال إن مسألة تقسيم أملاك الدولة العثمانية لم يكن بالأمر المستحدث من قبل دول الحلفاء بعد انتهاء الحرب، وإنما جرى التخطيط له من قبل فرنسا وبريطانيا وايطاليا وروسيا القيصرية عن طريق الاتفاقيات السرية التي عقدت فيما بينهم أبان فترة اندلاع الحرب (برايسون، د.ت، ٨٥)، ومنها معاهدة القسطنطينية (Howard, 1966, 23)، ولندن (Nerakivi, 1969,134–136)، واتفاقية سايكس بيكو[٢]، وسان جان دي موريين (المصري، ٢٠٠٢، ١٢٤؛ مصطفى، ٢٠٠٣، ٢٩١)[٣].

حاول الفرنسيون نتيجة لعدم اقتناعهم بالتقسيم مطالبة بريطانيا بضرورة إجراء تقسيم جديد لأملاك الدولة العثمانية وبما يخدم مصلحة الطرفين (الدينوف، ١٩٦٦، ٧٥)، وعلى أثر ذلك عقد لقاء بين جورج كليمنصو(١٨٤١ –١٩٢٩) رئيس وزراء فرنسا، ولويد جورج (١٨٣٦ – ١٩٢٢) رئيس وزراء بريطانيا في مطلع شهر كانون الأول / ديسمبر عام ١٩١٨ أثناء زيارة كليمنصو إلى لندن، وطالب الأخير البريطانيين بضرورة الاعتراف باتفاقية سايكس بيكو من جديد، لكن البريطانيين حاولوا التأكيد على ضرورة أجراء تغييرات على المعاهدة، وتوصل الطرفان في نهاية اللقاء إلى أتفاق وافقت فيه فرنسا على إدخال ولاية الموصل (الداخلة ضمن المنطقة الفرنسية من قبل) ضمن مناطق النفوذ البريطانية، ووعدت فرنسا لقاء ذلك بحصة من ثروات النفط الموجودة في شمال ما بين النهرين (F.O., 1919a).

اتفق الطرفان مبدئياً على هذا التقسيم إلى أن تمت تسوية المشكلة بشكل كامل فيما بعد عن طريق مؤتمر الصلح الذي كان مقرراً أن يعقد في العاصمة الفرنسية (F.O., 1919b). يتضح مما سبق أن مسألة تقسيم أملاك الدولة العثمانية لم تستحدث في مؤتمر الصلح في باريس، وإنما جرى التخطيط لها من قبل فرنسا وبريطانيا وروسيا قبل هزيمة الدولة العثمانية في الحرب، وهذا الأمر إن دلّ على شيء إنما يدل على مدى الثقة المطلقة من قبل الحلفاء بإمكانية ترجيح كفة الحرب لصالحهم، فضلاً عن إيمانهم بأن نهاية الحرب سوف تسفر عن هزيمة الدولة العثمانية وتقسيم أملاكها الواسعة فيما بينهم، وهو مأتم لهم بعد انتهاء الحرب.

المبحث الأول

الموقف الفرنسي من تقسيم المناطق العثمانية

أفتتح مؤتمر الصلح في باريس برئاسة كليمنصو رئيس وزراء فرنسا في الثامن عشـر من كانون الثاني / يناير عام ١٩١٩ (الدينوف، ١٩٦٦، ٧٥)، وكان الغرض من عقده فرض شـروط الحلفاء المنتصـرين على الدول المهزومة في الحرب، ومن ثم الوصـول للتسوية النهائية، ولما تم الاتفاق عليه سراً بين الأعوام ١٩١٥– ١٩١٧ عن طريق عقد الاتفاقيات الســـرية بين دول الحلفاء التي جرى التخطيط لها أبان اندلاع الحرب العالمية الأولى واســـتهدفت من خلالها تقســـيم الممتلكات العثمانية فيما بينها (Helmriech, 1974, 3)، وجاء اختيار العاصـمة الفرنسـية باريس لتكون مقراً لعقد المؤتمر نظراً للدور الذي قامت به فرنســـا في الحرب العالمية الأولى (Howard, 1974, 51)، فضـلاً عن إصـرار الرئيس الأمريكي توماس وودروو ويلسـون(١٩١٣ _ ١٩٢١) T. Woodrow Wilson (مراد وآخرون، ١٩٨٨، ٢٥٧)، على اختيارها لتكون مقراً لعقد المؤتمر بـدلاً من جنيف التي كـانـت مقراً للقوات الأمريكية أبـان فترة الحرب، يضاف أليها الضغط الذي مارسته الحكومة والصحافة الفرنسية على الحلفاء، لاختيار عاصـــمتها مكاناً لعقد المؤتمر على اعتبار أنها الأكثر معاناةٍ وخســـائر وتضـــحيات من باقي دول الحلفاء الأخرى، وبذلك اقتنع الحلفاء بهذه الحجج بعد أن وافق عليها الرئيس ويلسون(٤).

بدأت الوفود بالوصـــول إلى المؤتمر، وضـــمت أعداداً كبيرة من دبلوماســيين وعسـكريين وإداريين وقانونيين وخبراء ماليين واقتصـاديين ورجال صـناعة ممثلين عن عدة دول مختلفة (Nicolson, 1923, 11). مثل المؤتمر مندوبون عن ٢٧ دولة، ولم توجه الدعوة لمندوب روسـيا، كما لم يسـمح للدول المهزومة في الحرب المشـاركة في المؤتمر، بل كان عليها أن توقع على الوثائق بعد أعدادها لأن السلام فرض عليها فرضاً ولم يكن نتيجة مفاوضات، في حين أن الدول الأساسية المتمثلة بـــ (بريطانيا .

فرنسا ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ إيطاليا ـ اليابان)، شكلت المجلس الأعلى للحلفاء، وشاركت في بحث جميع القضايا بدون استثناء، ومع كل هذا إلا أن كلاً من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دوراً أساسياً في وضع قرارات مؤتمر الصلح (حسين ونعمه، ١٩٨٠، ٢١٣).

ترأس الوفد الفرنسي كليمنصو رئيس وزراء فرنسا وبحضور وزير خارجيته بيشون، أما الوفد البريطاني فترأسه لويد جورج بمرافقة وزير الخارجية بلفور، فيما مثل الوفد الإيطالي رئيس وزرائه أورلاندو (١٨٦٠ –١٨٥٢)، وحضر سيونجي وزير الخارجية الياباني ممثلاً عن بلاده[٥]. وترأس الوفد الأمريكي في المؤتمر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسون، الذي عرف ببنوده الأربعة عشر (Lansing, 1921, 29) التي وردت في رسالته التي وجهها إلى الكونغرس الأمريكي في ٨ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٨ على اعتبار أنها منهاجاً للسلم[٦].

جرى عقد اجتماع ثلاثي قبيل انعقاد مؤتمر الصلح ضم كل من كليمنصو عن فرنسا، ولويد جورج عن بريطانيا، وأورلاندو عن إيطاليا، وأستمر الاجتماع في لندن يومي الثاني والثالث من كانون الأول / ديسمبر عام ١٩١٨، وكان الغرضُ من الاجتماع الاتفاق بين الإطراق الثلاثة لمواجهة خطر الولايات المتحدة التي تطلعت للسيطرة على العالم (مراد وآخرون، ١٩٨٨، ٢٥٨)، يضاف إلى ذلك قرار الرئيس ولسن حول رغبته بحضور المؤتمر، وهذا الأمر أدى بطبيعة الحال إلى دفع الفرنسيين والبريطانيين إلى ضرورة إعادة النظر بصورة جدية بخططهم وهو الأمر الذي أدى إلى عقد الاجتماع بشكل فوري في لندن لتدارك خطورة الموقف (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٥٩). لكن الأطراف الثلاثة لم تتوصل إلى نتيجة نظراً للاختلاف الواضح فيما بينهم، وأبدى كليمنصو عن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعهد بعدم إثارة أية مسألة خلال مؤتمر الصلح في باريس مالم يتم أخذ استشارة الولايات المتحدة (George, 1938, 1002).

أكد الرئيس ولسـن في النقاط التي أصـدرها بأن جميع الاتفاقيات السـرية المعقودة بين الحلفاء أثناء فترة الحرب ملغاة أو غير معترف بها قانونياً (شـبليكوفا، ١٩٦٠، ٧٥). ومهما يكن من أمر فقد تم إدراج مصـير الدولة العثمانية ضـمن ما سمي بـ " المسألة التركية "، ضمن المادة الخامسة من بنود أعمال المؤتمر، وأثارت هذه المسألة في جوهرها اهتماماً عالمياً كبيراً، نظراً لمحاولة السياسيين إيجاد حل لهذه المشكلة المزمنة التي أدخلت الدول الأوربية الكبرى في صراع لمدة طويلة، فضلاً عن سعيهم طول تلك الفترة للاستحواذ على أملاكها (Kemal, 1997, 2). كما أن مؤتمر الصـلح في باريس لم يواجه مسـألة مهمة كالقضـية التركية نظراً لما فيها من تعقيدات ومشـاكل، وبروز مسـألة الشـرق الأدنى التي كان لها الحصـة الأكبر من ضـمن هذه الأسـباب، والتي أدت بطبيعة الحال إلى نشـوب الحرب في ذلك الوقت (Howard, 1966, 217).

شهدت جلسات المؤتمر تناقضاً حاداً بين الأطراف المنتصرة في الحرب نظراً لأطماع كل دولة على حسـاب بقية الدول الأخرى، وعبر كليمنصـو عن صـعوبة المفاوضات والوصول الى الحل الأمثل بقوله: " لقد ربحنا الحرب، فعلينا أن نفوز الآن بتحديد شروط الصلح، وأنها لمهمة أعسر من الأولى" (الفتلاوي، ٢٠٠١، ٣٦). ويعود سـبب الاختلاف بين الحلفاء فيما بينهم إلى الاحتلال العسـكري لأن قواتهم العسـكرية كانت محتلة للأراضي التابعة للدولة العثمانية، ومسيطرة على البلاد العربية التي كانت خاضـعة لها من جهة، وعلى مناطق تركيا نفسـها التي كانت مقسـمة بين الحلفاء من جهة أخرى، أما إسـتانبول فكانت خاضـعة للاحتلال المشـترك من قبلهم، وبذلك فإن الصراع قد استمر خلال جلسات المؤتمر نظراً لإصرار كل طرف بأحقيته باحتلال هذه المناطق وتمسكه بمسألة الحفاظ عليها (الصمد، ١٩٨٦، ٧٥-٧٦).

حاولت الدول المنتصـرة في الحرب عبر المؤتمر تحقيق أهدافها التي كانت تسـعى لأجلها التي تتمثل بالسـيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية عن طريق تقديم

الحجج والذرائع التي تبين أحقيتها بهذه المناطق، وعلى الرغم من المحاولات البريطانية التي كانت تهدف لطرد الأتراك من الجزء الأوربي، والسيطرة على العاصمة استانبول، إلا أن الفرنسيين عارضوا هذه السياسة ووقفوا ضد توجهات البريطانيين، ويعود سبب ذلك إلى أن الفرنسيين كانت لديهم مشاريع استثمارية موجودة في أغلب مناطق الدولة العثمانية، وبالتالي فإن السيطرة البريطانية على العاصمة استانبول من شأنها أن تؤدي إلى تهديد مصالحهم التجارية، وكذلك خشية الفرنسيين من عدم تنفيذ بنود المعاهدات السرية التي قطعت لهم قبل الحرب والتي كان الفرنسيون يسعون عبر بنود تلك المعاهدات للاستحواذ على سورية ومن ثم التوسع نحو مناطق غرب الأناضول (لنشوفسكي، ١٩٥٩، ١٢٧–١٢٨).

سعت فرنسا إلى تحقيق مطامحها ومخططاتها، وذلك بتوسيع دائرة أملاكها في الدولة العثمانية، وتمكنت في ٣٠ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٩ وبالاتفاق مع الحلفاء من إصدار قرارٍ يعلن بأن الدولة العثمانية انتهت من الخارطة السياسية (Temperley, 1969, 1/145) وازدادت حدة الخلافات بين الحلفاء حول مصير الدولة العثمانية ومسألة تقسيم ممتلكاتها، وعبرت فرنسا عن تأكيدها بأن حقوقها في الدولة العثمانية غير قابلة للنقاش، وأن رغبتها تكمن بتطبيق بنود الاتفاقيات السرية التي جرى الاتفاق عليها قبل نهاية الحرب (Temperley, 1969, 1/221). في حين أن هذه الاتفاقيات كانت تتناقض مع بنود الرئيس ولسن، ومنها البند الأول الذي يدعو إلى مبدأ " المواثيق العلنية التي تعقد علناً "، والبند الثاني عشر الذي يتعلق بتركيا، ويؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وينص على : " أن الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية الحالية، يجب أن يضمن لها سيادة تامة، لكن الأقوام الأخرى التي تخضع للحكم التركي الآن يجب أن يضمن لها في الحياة اطمئنان لاريب فيه، وفرصة للتقدم لا تشوبها شائبة، كما أن مضايق الدردنيل يجب أن تفتح بصورة دائمة

باعتبارها ممراً حراً للسفن والتجارة العائدة لجميع الأمم بضمانات دولية" (Howard, 1974, 51).

شكلت هذه المبادئ التي أعلنها الرئيس ولسن معضلة لدول الحلفاء لأنها منعت التعامل بهذه الاتفاقيات السرية السابقة وعدّتها ملغاة، وبدأ هذا التناقض واضحاً بين المنهج الأمريكي وخطط الحلفاء الممثلين بالفرنسيين والبريطانيين لاسيما بعد أن رفض الرئيس ولسن التعامل بها، وفي النهاية عبر الحلفاء عن موافقتهم لتطبيق بنود الرئيس ولسن الأربعة عشر، وعملوا على أبطال اتفاقياتهم بصورة تدريجية على الرغم من أطماعهم المتواصلة، وسعيهم للحصول على أكبر قدر من المكاسب على حساب الدولة العثمانية (لنشوفسكي، ١٩٥٩، ١٢٧–١٣١).

وعلى أثر ذلك حاول الفرنسيون والبريطانيون حماية مصالحهم عن طريق إقرار نظام الانتداب الذي لم يكن بطبيعة الحال إلا وسيلة لتقسيم أراضي الدولة العثمانية فيما بعد. وفي الحقيقة إن نظام الانتداب يعد شكلاً جديداً للاستعمار تحت مظلة دولية من جانب الدول الكبرى، ويستهدف إعادة توزيع البلدان المستعمرة، وهو نتيجة للصراع المتفاقم بين الدول الاستعمارية من أجل توزيع مناطق النفوذ الجديدة (Kemal, 1997, 2).

جرى الاتفاق بين الفرنسيين وحلفائهم بأن تتولى الدول الكبرى مهمة الانتداب على بعض البلاد باسم عصبة الأمم التي كان العمل جارياً لوضع مواثيقها في باريس (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٣)، وقدم رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج اقتراحاً بالاتفاق مع كليمنصو في ٣٠ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٩ يقضي بفصل كل من أرمينيا وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية وبلاد الرافدين عن تركيا، وتحويلها إلى تبعية الدول الكبرى تحت إطار الانتداب (شبليكوفا، ١٩٦٠، ١٣٢).

كما قدم البريطانيون اقتراحاً أخر بأن تتولى الولايات المتحدة الانتداب على أرمينيا واستانبول والمضايق، ويعود سبب ذلك لرغبتهم في إبعاد الفرنسيين والإيطاليين

من السيطرة على هذه المناطق، وبالمقابل فإن فرنسا لم تكن ترغب في سيطرة البريطانيين على هذه المناطق أيضاً، وفضلوا الانتداب الأمريكي كخيار أفضل لأن أرمينيا لم تكن تتمتع بالموارد الأولية الغنية التي يمكن استثمارها (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٦٢)، لكن الرئيس ولسن عارض هذا المشروع بالرفض المطلق وأكد بأنه لا يفكر بأي حال من الأحوال في إرسال قوات أمريكية إلى استانبول، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قد اشتبكت أبداً في حرب ضد الدولة العثمانية (Camming, 1938, 48).

ويعود سبب رفض الرئيس ويلسون مهمة تولي بلاده مسؤولية الانتداب على أرمينيا إلى أنه أدرك أن هدف الفرنسيين والبريطانيين هو الاستحواذ على المضايق، فضلاً عن التخلص من مهمة حماية المسيحيين في أرمينيا وجعلها تقع على عاتق الولايات المتحدة لكي تتولى مهمة الإشراف عليها، في حين أن البريطانيين حاولوا اقتطاع إقليم كردستان من الدولة العثمانية لجعله بمثابة منطقة عازلة أو سد منيع يفصل بين ولاية الموصل وتركيا (Howard, 1966, 220).

تلقى الرئيس ولسن تقريراً من قسم المخابرات في بعثة الولايات المتحدة لمؤتمر باريس وفيها توصيات عن منطقة الشرق الأوسط (Howard, 1966, 220)، وفي حقيقة الأمر أن الأمريكيين كانت لهم أهداف يسعون من خلالها إلى وضع إستانبول والمضايق تحت انتداب دولة كبرى واحدة أو تحت أشراف دولي مشترك تبقى خلالها الأناضول بيد الأتراك مع التأكيد على ضرورة تمتع الأقاليم العثمانية بالحكم الذاتي، وبذلك فإنهم حاولوا تحويل الأراضي العثمانية إلى مناطق خاضعة للانتداب الأجنبي (Howard, 1974, 51).

وبالمقابل فإن المشروع الذي جرى الاتفاق عليه بين فرنسا وبريطانيا للتوصل إلى صيغة ارضائية لاقتسام الممتلكات التي كانت خاضعة للدولة العثمانية قد وصل إلى طريق مسدود، ويعود سبب ذلك للاختلاف المتواصل بين الطرفين لاسيما فيما

يخص تطبيق بنود اتفاقية سايكس بيكو لأن روسيا كانت قد انسحبت قبل نهاية الحرب العالمية الأولى بموجب صلح بريست ليتوفسك Brest-Litovsk عام ١٩١٨، وتخلت عن كافة حقوقها التي حصـلت عليها بموجب الاتفاقية مع بريطانيا وفرنسـا، وهذا مما أتاح المجال للطرفين للدخول في صـراع لاسـيما فيما يخص فلسـطين والموصـل لأن الأخيرة كانت من حصة فرنسا بموجب الاتفاقية المذكورة، لكن بريطانيا حاولت انتزاعها من فرنســا بحجة زوال الخطر الروســي عن العراق ولا توجد حاجة للوجود الفرنســي القريب منها، وفي النهاية تمكن البريطانيون من انتزاع ولاية الموصــل من الفرنســيين وضمها لنفوذهم (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٥٥).

حاول الرئيس ولسـن حل الخلافات الحادة بين فرنسـا وبريطانيا، وقدم اقتراحاً يتفق مع مبدأ تقرير المصـير، ويقضـي بإرسـال لجنة دولية لمناطق الدولة العثمانية، يكون الغرض من إرسـالها أخذ رأي السـكان حول موقفهم من تشـكيل دولة عربية في سورية، وأخرى يهودية في فلسطين، وثالثة في أرمينيا، ومقترحاً يقضـي بتشكيل لجنة من قبل فرنســا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا (أحمد، ١٩٧٨، ١٩٤–٣٠٩–٣١٠) لكن كليمنصـــو عارض تشـــكيل مثل هذه اللجان لأن بلاده وبريطانيا ملتزمتان باتفاقية ســايكس بيكو، ورفض تشـكيل أية لجنة في المناطق التي شــملتها الاتفاقية، وطالب بضرورة بحث تداعيات المشكلة في باريس (Howard, n.d.).

قدم كليمنصــو توصــيات عدة في حال تشـكيل اللجنة، أكد فيها على رفض سـحب القوات الفرنسـية من سـوريا واشـترط انسـحابها بانسـحاب القوات البريطانية من الموصـل، كما أكد على مسـألة عدم قبول المسـلمين لأية محاولة لتشـكيل دولة أرمنية مستقلة على اعتبار إن الأرمن أقلية صـغيرة، فضـلاً عن كونها دولة مسـيحية، ويتحتم بذلك تشكيلها بأي حال من الأحوال، واختتم كلامه بعبارة " أن الشـعب التركي المسـلم لن يتخلى عن إستانبول للمسيحيين" (Evans, 1965, 159).

عقد الفرنسيون والبريطانيون اجتماعا في مقر وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٥ آذار / مارس عام ١٩١٩، حاولوا من خلاله مناقشة مسألة إرسال الولايات المتحدة الأمريكية اللجان إلى مناطق الدولة العثمانية، وأكدوا أن إرسال هذه اللجان من شأنه أن يتعارض مع بنود اتفاقية سايكس بيكو التي جرى الاتفاق عليها سابقاً، فضلاً عما سوف تسفر عنه من إقلاق لوضع السكان في هذه المناطق (F.R., 1919c, 753; Nicolson, 1923, 42).

وعلى الرغم من معارضة فرنسا وبريطانيا لإرسال اللجنة وامتناعهما عن الاشتراك فيها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت في النهاية من إرسال لجنتين الأولى لجنة كنك كراين (Evans, 1965, 167)، التي تمكنت من تقديم تقرير بعد زيارتها للمناطق العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، واقترحت ضرورة تشكيل دولة كردية في العراق وبلاد فارس وتركيا على أن تكون تحت انتداب موحد مع العراق (Yala, 1958, p. 316).

أما لجنة هاربولد فأرسلت إلى أرمينيا لتقصي الوضع فيها، ومدى أمكانية فرض انتداب أمريكي عليها (قاسمية، ١٩٧١، ١١٨–١٢٣). وفي ختام الزيارة قدمت اللجنة تقريراً تضمن أربعة محاور، أكدت فيها على طبيعة الشعب الأرمني وظروفه، كما تمكنت من تقديم اعتبارات مؤيدة وغير مؤيدة لفرض الانتداب عليها (F.R., 1919d, 825–828).

على الرغم من الجهود التي قامت بها هاتان اللجنتان، إلا أنهما لاقتا معارضة من قبل فرنسا وبريطانيا، ويعود سبب ذلك إلى أنها كانت تدعو إلى ضرورة استقلال هذه المناطق، وجعل بعضها تحت أشراف دولي مباشر، وهذا ما كان يتناقض مع سياسة كل من هاتين الدولتين (F.R., 1919e, 843–845).

المبحث الثاني

مسألة أزمـير

واجه المؤتمرون في باريس مسألة مهمة تمثلت بالادعاءات اليونانية بالمناطق العثمانية، وبعد أن سـمح الحلفاء لكل طرف بطرح مطالبه تقدم فنزيلوس Venizelos رئيس وزراء اليونان إلى دول الحلفاء عبر مؤتمر الصـلح بعرض مطالب بلاده محاولاً التوضيح لهم بأحقية بلاده في هذه المناطق (لنشوفسكي، ١٩٥٩، ١٣٢–١٣٦).

ويعود سـبب سـماح الحلفاء له بعرض مطالبه لمشـاركة بلاده في الحرب إلى جانب الحلفاء وعدها إحدى الدول المنتصـــرة (Shaw & Shaw, 1977, 330)، لاسيما بعد أن نجح الحلفاء عن طريق الضغط والإقناع باستمالتها إلى جانبهم، فضلاً عن تلويح الحلفاء لليونان بالتعويض على حسـاب تركيا، لكن ذلك لم يوضـع بشـكل رسمي كالاتفاقيات السرية التي عقدها الحلفاء أثناء الحرب، وإنما تعهدوا لها بحصولها على مكاسب عديدة بعد انتهاء الحرب (عبدالقادر، ٢٠٠٦، ٢٧).

والحقيقة أن اليونان كانت قد حســمت أمرها في تموز / يوليو عام ١٩١٧ بدخولها إلى جانب دول الحلفاء تحقيقاً لرغبة اليونانيين في الحصـول على مكاسـب إقليمية بعد انتصار قوات الحلفـــاء، خصوصاً وأن الدولة العثمانية كانت قد دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط (لنشوفسكي، ١٩٥٩، ١٢٩–١٣٠).

وســاهم اليونانيون بعد ذلك في تهيئة الأجواء والترحيب بقوات الحلفاء التي دخلت العاصـمة العثمانية إسـتانبول في الثامن من شـباط / فبراير عام ١٩١٩ (عبدالقادر، ٢٠٠٦، ٢٧) لاسيما عندما دخل القائد الفرنسي فرنشيه دي سيراي إليها حيث تم تقديم جوادٍ أبيض له امتطاه عند دخوله للمدينة، وسـار به مقلداً السـلطان العثماني محمد الفاتح (١٤٥١–١٤٨١م) الذي فتح مدينة القسـطنطينية عام ١٤٥٣م (الشناوي، ٢٠٠٤، ١٩٧).

ونتيجة للخدمات التي قدمها اليونانيون للحلفاء عرض فنزيلوس في ٣ شباط / فبراير ١٩١٩ مطالب بلاده التي كانت تمثل بالاستحواذ على بحر أيجه بما فيها جزر الدوديكانيز وأيبيريا الشمالية ومنطقة تراقيا والجزء الغربي من الأناضول وحتى بحر مرمره مع استثناء المضايق من المطالب (إ. خ. أحمد ومراد، ١٩٩٢، ٢٣٠).

أستند فينزليوس في مطالبه على النقطة الثانية من مبادئ الرئيس ولسن التي تؤكد على الوحدة الجغرافية والتاريخية للبلد أو على الأغلبية اليونانية، وعبر عن ذلك بوجود حوالي ١.١٣٢.٠٠٠ يوناني يقطنون في مناطق أسيا الصغرى باستثناء إستانبول، فيما يتألف سكان جزر الدوديكانيز من ١١٠.٠٠٠ يوناني مقابل ١٢٠٠٠ من جميع القوميات، في حين يتواجد في مناطق أيبيريا الشمالية قرابة ١٢٠.٠٠٠ يوناني مقابل ٨٠.٠٠٠ ألباني يقطنون فيها (F.R., 1919b, 330).

عارضت إيطاليا مطالب فينزليوس لأنها حسب ادعائهم تتناقض مع بنود معاهدة سان جان دي موريين والوعود التي قطعت لها من قبل الحلفاء قبل الحرب (Berbar, 1987, 445; Temperley, 1969, 6/19-20)، لكن الفرنسيين عارضوا مطالبهم على اعتبار أن معاهدة سان جان دي موريين غير معترف بها لأن الحلفاء اشترطوا على إيطاليا عندما جرى التوقيع على المعاهدة أن توافق عليها روسيا وتقوم بالتصديق عليها، إلا أن هذا الأمر لم يحدث بسبب قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧، وهو ما أدى إلى انسحابها قبل نهاية الحرب (Howard, 1966, 223-224).

وعلى أثر ذلك اتفقت فرنسا ودول الحلفاء على تشكيل لجنة من الخبراء ليتم من خلالها دراسة المطالب اليونانية، وبعد عدد من الاجتماعات والتوصيات التي استمرت حتى السادس من آذار/ مارس عام ١٩١٩ وافقت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على المطالب اليونانية في جنوب غرب إيبيريا الشمالية، لكنهم

جعلوا فيها حدوداً تفصل بين قويانسا وزريفوس، وهذا الأمر أدى إلى معارضة إيطاليا على هذا التخطيط من قبل الحلفاء (Temperley, 1969, 6/19).

سعت إيطاليا خلال النصف الأول من نيسان / ابريل عام ١٩١٩ نشر قواتها في شمال بحر الإدرياتيك وأعلنتها مقاطعة إيطالية، وبدأت تطالب بالوعود التي قطعت لها في معاهدة لندن السرية عام ١٩١٥، كما قدم رئيس الوفد الإيطالي أورلاندو مذكرة للحلفاء في التاسع عشر من نيسان، أكد فيها عناية بلاده بمسألة ضم أراضي سواحل دالماشـــيا والجزر التابعة لها حتى ميناء فيوم مبيناً فيها حاجة إيطاليا أليها لمواجهة التكتلات التي قد تقيمها النمسـا في المسـتقبل، وبين للحلفاء بأن بلاده سـتعمل على تطبيق بنود معاهدة لندن السـرية باسـتكمال تمركزها في مقاطعة أنطاليا Antalya وبأسرع وقت ممكن (Howard, 1966, 223-224).

أقترح كليمنصـــو حلاً للمشـــكلة بالاتفاق مع لويد جورج في ٢١ نيســـان/ ابريل١٩١٩، يقضـي بأن تتسـاهل إيطاليا في مسـألة بحر الأدرياتيك إذا ما أعطيت وصـاية في أسـيا الصـغرى تشـمل جزء من الأناضـول يحاذي منطقة الوصـاية (Howard, 1966, 333-335)، كما أقترح بأن تشـمل الوصـاية منطقة محايدة لمنطقة وصاية اليونان ومنطقة إستانبول، وحاول بذلك الحلفاء تدارك الموقف وتسوية المشكلة بالطرائق السلمية (Howard, 1966, 333-335).

تحدث الرئيس ولسـن مع أورلاندو وتم مناقشـته في عدد من الفقرات التي ورد ذكرها في مذكرته التي قدمها، وأكد له ولسن بأنه لا يستطيع أي أحد تقديم المساعدة لإيطاليا نظراً لأن سياستها لا تنسجم مع توجهات المؤتمر ولا تحظى بتأييد الشعوب، ولذلك ساند كل من كليمنصو ولويد جورج رأي ولسن على الرغم من التعهدات والوعود التي قطعتها بلادهما لإيطاليا عبر الاتفاق الذي جرى بينهما أثناء الحرب بمنحها الأقاليم التي كانت تسعى للاستحواذ عليها (George, 1938, 4998)، لكن أورلاندو

أعترض على كلام ولسن، وأكد له بأنه لا يستطيع العودة لبلاده بأقل الغنائم، مع تأكيده بأنه مستعد لترك مسألة فيوم للمناقشة من قبل الأربعة الكبار، على أن تكون معاهدة لندن السرية عام ١٩١٥ هي الأساس لمناقشة الحقوق الإيطالية، لكن ولسن بادره بالقول بأن جميع المطالب سوف تخضع لمعاهدة السلام، فضلاً عن تأكيده له بأن بلاده ترفض ما جرى الاتفاق عليه في معاهدة لندن، ولاقى هذا الرأي قبولاً وتأييداً من قبل كليمنصو ولويد جورج للمرة الثانية خلال مناقشة المسألة (Howard, 1966, 335).

حذر أورلاندو الحلفاء في الاجتماع الذي عقد في٢٥ نيسان / ابريل ١٩١٩، من اندلاع ثورة شعبية في عموم إيطاليا وفيوم وسواحل دالماشيا ضد مؤتمر السلام في حالة عدم تنفيذ بنود معاهدة لندن، لكن ولسن رد عليه بأن البنود الأربعة عشر لا تتعلق بشعب الولايات المتحدة وحده، وإنما تتعلق بكل شعوب العالم، وتكمن الغاية منها في تسوية مشاكل الأقاليم وحل المشاكل العالقة بين إيطاليا والبلقان، وبين له بأنه في حال الموافقة على المطالب الإيطالية فإن ذلك سيؤدي إلى تعقيد الأمور وخلق مشاكل ومنازعات يصعب حلها. رد عليه أورلاندو إلى أنه في حال عدم تنفيذ بنود معاهدة السلام فإن إيطاليا ستعمل على الوقوف في طريق السلام ولن ترضخ لرغبات دول المعاهدة، ولن يهمها مقترحات أية دولة، وبذلك يتوجب عليها حماية سواحلها وتأمينها بكافة السبل المتاحة لها (Evans, 1965, 173).

حاول الفرنسيون وبالاتفاق مع البريطانيين أرداء الإيطاليين عن طريق منحهم سواحل دالماشيا، فضلاً عن مينائها على اعتبار أن الصربيين لا يعترضون على مسألة احتلال هذه الجزر، لكن ولسن عارض المقترح الفرنسي البريطاني على اعتبار أن القوميين الصرب يعارضون سيطرة إيطاليا على هذه الجزر، لأنهم يسعون لإقامة دولة صربيا الكبرى، وعارض اقتراح كليمنصو ولويد جورج الذي يقضي بتولي إيطاليا

مهمة الانتداب على الأناضـــول بقوله: " إن كل شـــخص أخذ يخشـــى أن يصـــبح الإيطاليون جيرانه" (Evans, 1965, 174).

أدى ضـغط الرئيس الأمريكي ولسـن على الإيطاليين ومعارضـته لمخططاتهم إلى تهديد أورلاندو بانســـحاب بلاده من المؤتمر، وعلى أثرها حاول الفرنســـيون والبريطانيون تقديم اقتراح بمنح إيطاليا جزر وســواحل أنطاليا، وعدٌ الموانئ الرئيســية موانئ حرة يتم أدارتها من قبل موظفين إيطـاليين، لكن أورلانـدو رفض هذا الاقتراح وطالب بالحصول على الموانئ برمتها، مما أدى ذلك إلى رفض الفرنسيين والبريطانيين لطلبه، وعلى أثرها أنسحب الوفد الإيطالي من المؤتمر، وغادر إلى روما بعد أن أرسل أورلاندو رســالة إلى كليمنصــو بوصــفه رئيســاً للمؤتمر، أبلغه فيها بانســحاب الوفد الإيطالي من مؤتمر السلام (George, 1938, 4998; Howard, 1966, 335).

أدى إصـــرار الحلفاء على عدم تنفيذ المطالب الإيطالية، وحرمانها من الامتيازات التي وعدت بها أثناء الحرب إلى تأكدهم المطلق بأن أطماعهم لن تتحقق عن طريق مؤتمر الصـلح، وإنما يتم تحقيقها عن طريق اسـتخدام القوة كحل لضـمان حقوقهم التي طالما كانوا يحلمون بها ويســـعون من أجل تحقيقها بشـــتى الوســـائل (Evans, 1965, 177; Howard, 1966, 335). وعلى أثرها أنزل الإيطـاليون جيشـــاً في ميناء أزمير وأرســـلوا بارجتين حربيتين إلى أزمير وأخرى الى ميناء فيوم لغرض احتلالهما في ٣٠ نيسـان / نيسـان١٩١٩ (شـبليكوفا، ١٩٦٠، ٧٣) وكان هذا التصـــرف الإيطالي بمثابة ضـــربة قوية لمخططات الدول الكبرى، وعلى أثرها أجتمع كليمنصـو ولويد وجورج والرئيس ولسـن، فاقترح ولسـن فكرة إرسـال هذه الدول سـفنها لمراقبة الايطاليين الذين بدأوا يتوســعون نحو جنوب الأناضــول بأكمله، وأيده في هذا الرأي كليمنصـو ولويد جورج، ولذلك أرسـلت الولايات المتحدة سـفينتها الحربية أريزونا Arizona الى أزمير، وسـفينة أخرى الى ميناء فيوم للحد من توسـع الايطاليين نحو المناطق الأخرى (برايسون، د.ت، ٩٨).

أقترح لويد جورج بالاتفاق مع كليمنصـــو أن تقوم القوات الأمريكية باحتلال العاصـــمة إســـتانبول، والســـماح لليونانيين باحتلال أزمير (Evans, 1965, 177; Howard, 1966, 335)، لكن الرئيس ولسن رفض مسألة إرسال قوات أمريكية إلى تركيا لأن بلاده لم تكن في حالة حرب أبداً مع الأتراك، فضـــلاً عن اعتقاده بأن بلاده لديها القدرة على اتخاذ إجراءات رادعة بحق الايطاليين لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي لها قروض مالية على إيطاليا، وبالتالي من الممكن التأثير على الإيطاليين، وإجبارهم على الخروج من الأناضـــول بالطرائق الســـلمية (Evans, 1965, 177).

طالب فنزيلوس دول الحلفاء في ١٦ أيار/ مايو عام ١٩١٩، الســـماح لبلاده باحتلال أزمير تحقيقاً لمطامع اليونانيين في أسيا الصـغرى (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٧٣)، وتذرع بحجج تاريخية وعنصرية مدعياً أن اليونانيين يشكلون الأكثرية في أزمير، فضلاً عن ادعائه بالروابط التاريخية التي تربط بين ضفاف بحر إيجة الغربية والشرقية، وأكد على الوحدة الاقتصادية الموجودة بينهما (سعيد وثابت، ١٩٢٢، ٣٠).

وبقدر تعلق الأمر بفرنســا فقد لاقت المطالب اليونانية قبولاً من قبل أعضـــاء الوفد الفرنســـي، وحاولوا من خلالها دعم اليونانيين في تحقيق مطالبهم، وعلى أثرها أقترح الفرنســـيون بالاتفاق مع البريطانيين بالســـماح لليونان بنشـــر قواتها في أزمير لغرض مواجهة الإيطاليين الذين كانت لديهم قوة عسكرية في الميناء، وحاولوا الحد من تواجد الإيطاليين في هذه المناطق (لنشوفسكي، ١٩٥٩، ١٣٠).

أجتمع مجلس الحلفاء الأعلى المكون من كليمنصـــو والرئيس ولســـن ولويد جورج في ١٠ أيار/ مايو ١٩١٩ (George, 1938, 5010-5011)، وأصـــدر قراراً بتخويل اليونان باحتلال أزمير تحت ذريعة خشـــية الحلفاء من امتداد النفوذ الإيطالي إلى هذه المناطق، وعبر لويد جورج عن ذلك بقوله: " في أي يوم يمكن أن نجد إيطاليا

قد اسـتولت على الأناضـول بأجمعه، وسـوف يكون من الصـعب إخراجها " (بهنان، ١٩٨٩، ٤٢). وبالمقابل فأن كليمنصـو لم يثر أي اعتراضـات حول المسـألة واكتفى بالصمت، وتهيأت بذلك الفرصة لليونانيين لاحتلال أزمير (الفتلاوي، ٢٠٠١، ٤٦).

وفي حقيقة الأمر أن قرار الحلفاء القاضـــي بإنزال قوات يونانية في أزمير قد تم مناقشته بين كليمنصو وولسن ولويد جورج قبل أن يصدر القرار ببضعة أسابيع، وجرت خلالها مناقشات وتعليقات ساخنة فيما بينهم أسفرت في النهاية على الاتفاق بين الأطراف الثلاثة على تخويل اليونان بإنزال قواتها في أزمير (Kinross, 1964, 153).

عاد الوفد الإيطالي إلى مؤتمر الصـــلح على أثر تخويل الحلفاء لليونان باحتلال أزمير، وقدم لويد جورج اقتراحاً يقضـــي بفرض الانتداب على تركيا، ويتم بموجبه تقسـيم المناطق التركية على الحلفاء بمشـاركة اليونان وإيطاليا، وقد وافق كل من كليمنصو والرئيس ولسن على الاقتراح (Toynbee, 1923, 79).

جرى توزيع الانتدابات على الأناضـول بين فرنسـا وإيطاليا واليونان، وسـعت إيطاليا إلى اســتبدال قواتها البحرية بقوات برية قبل أن يتم تحديد أماكن نفوذ الدول الثلاث، واستقرت بالساحل الجنوبي من الأناضول وتمكنت من توسيع نطاق احتلالها في الساحل (Howard, 1966, 321).

أنزل اليونانيون قواتهم العســكرية في أزمير ليلة ١٤-١٥ أيار/ مايو عام ١٩١٩ (Howard, 1966, 321-322) وبإسناد من سفن حربية فرنسية وبريطانية وأمريكية (Sachar, 1970, 315) وتمكنت القوات اليونانية من احتلال أزمير والتوغل في مناطق عدة داخل الأناضـــول (Davison, 1953, 175)، وأنذر الأدميرال كالثورب قائد الأسطول البريطاني حاكم المدينة نادر باشا بضرورة تسليم المدينة معللاً ذلك بالبند الســابع من هدنة مودورس الذي يخول الحلفاء الســيطرة على أية منطقة

يرون من الضرورة احتلالها، ولذلك توجب عليه تسليم قلاع المدينة إلى القوات الحربية المتحالفة (Marriot, 1969, 557).

وبالمقابل فإن الحكومة العثمانية برئاسة الداماد فريد باشا، التي تسلمت الحكم في ١٠ آذار/ مارس عام ١٩١٩، على أثر استقالة حكومة أحمد توفيق، لم تحرك ساكناً لأن فريد باشا كان أداة بيد السلطان والحلفاء على السواء، فضلاً عن إصداره أمراً بعدم المقاومة لأن الاحتلال يتطابق مع شروط الهدنة التي وقعها العثمانيون في أواخر عام ١٩١٨ (Shaw & Shaw, 1977, 332).

دخلت القوات اليونانية إلى أزمير ولقي جيشها ترحيباً من قبل المواطنين اليونانيين الساكنين هناك، ورافق دخولهم إلى المدينة عمليات نهب وسلب للممتلكات، والاعتداء على المدنيين الأتراك والحاميات العسكرية التركية، وارتكاب المذابح بحقهم، ومع كل ذلك لم تتخذ حكومة السلطان أية إجراءات سوى أنها دعت الجنود الأتراك إلى وقف القتال، وأدعت بأن الاحتلال لأزمير لن يستمر طويلاً وإنما سيكون بشكل مؤقت (*Turk Ansklopedisi*, 1964, 441–442)، وكان من نتائج هذا العمل هياج الرأي العام في فرنسا وحدوث احتجاجات شديدة ضد التصرف اليوناني (Davison, 1953, 175; G. Lewis, 1965, 175).

والحقيقة أن القوات اليونانية تمكنت من احتلال أزمير عن طريق مساندة الأقلية اليونانية، وأخذوا يتبعون سياسة التفرقة الدينية ويجبرون السكان الأتراك على الهجرة، وبذلك أصبح مصير وحدة الأناضول في خطر لاسيما أن الحلفاء خططوا للعمل على تجزئة الأناضول إلى مناطق عدة تتولى حمايتها دول كبرى (جوليس، د.ت، ٢٠).

قدم البريطانيون خطة لتوزيع الانتدابات على الدول الكبرى في ٢١ أيار / مايو عام ١٩١٩، ونصت على تولي الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الانتداب على استانبول والمضايق وأرمينيا وكيليكيا Cilicia، وأن تبقى الأناضول غير مجزأة

ماعدا المنطقة التي ســـيتم توحيدها مع اليونان والمتمثلة بأزمير وأيدين Aydin، وأن يكون لفرنسا حق الانتداب على سوريا، فيما تتولى بريطانيا الانتداب على العراق، كما أشـترط في الوصـاية أن تشـارك الولايات المتحدة بالانتداب على تركيا، وكان الغرض من ذلك هو أشراك الأمريكان في المسألة التركية وتجاوز البلاشفة الروس ("عشرون سـنة بعد الحرب"، د.ت، ٢٣)، لكن الرئيس ولسـن عبر عن شـكوكه في إمكانية تقبل بلاده لمسـؤولية تولي أية مهمة في الأناضـول (Evans, 1965, 167; U.S.N.A Microcopy, 1922, 5–6).

اعترضـت فرنسـا على هذا التوزيع الذي أقترحه البريطانيون وعدته خطة مبيتة من قبلهم لاســـتبعادهم من أي انتداب في أســـيا الصـــغرى، وأعلنت بأنه لا يجوز اسـتبعادها تحت ذريعة المسـألة الإسـلامية، وهذا الاعتراض حصـل كذلك من جانب إيطاليا التي اسـتبعدت من الخطة نهائياً مما أدى ذلك إلى رفضـها لهذا التوزيع بشـكل نهائي (U.S.N.A Microcopy, 1922, 7).

هدد أورلاندو رئيس الوفد الإيطالي الحلفاء بالانســـحاب من المؤتمر، ومغادرة باريس إذا لم يتم الاسـتجابة لمطالبهم وتوزيع الانتدابات بشـكل يضـمن الحق لإيطاليا في الحصـــول على انتداب في الأناضـــول، وفي هذه الإثناء كانت إيطاليا قد عينت سـونينو رئيسـاً لوفدها في مؤتمر السـلام، وحاول الأخير الاتصـال بالحلفاء وتذكيرهم بالتعهدات التي وعدت بها إيطاليا عن طريق المعاهدات الســـرية، التي تخول إيطاليا حق التملك في أسـيا الصـغرى، لكن الرئيس ولسـن رد عليه بأن مؤتمر السـلام ليس محادثات واتفاقيات بين المعاهدات السرية فحسب، بل إن بلاده لديها الحق في رفض أي مقترح بغض النظر عن المعاهدات الســـرية، وأضـــاف بأن الولايات المتحدة لا تعترف برغبة بريطانيا وفرنسـا وإيطاليا في السـيطرة على الشـعب التركي، بل يجب أن يتم تســوية الأمر عن طريق المحادثات والاتفاقات وبمشـــاركة الجميع دون اســـتثناء (Howard, 1966, 236).

وفي هذه الأثناء قدمت الحكومة العثمانية العديد من الطلبات للسماح للوفد العثماني بالمشاركة في مؤتمر الصلح، وبناءً على ذلك أرسل كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ورئيس المؤتمر رسالة للحكومة العثمانية في الأول من أيار/ مايو ١٩١٩ عن طريق المندوب السامي الفرنسي في إستانبول، يؤكد فيها موافقة مجلس الحلفاء الأعلى على مشاركة تركيا في المؤتمر، وحاول كليمنصو أخبار الأتراك بالجهود التي بذلتها فرنسا لإقناع الحلفاء بضرورة مشاركة تركيا في المؤتمر (Temperley, 1969, 3/472).

وصل الوفد العثماني إلى باريس في ١١ أيار/مايو عام ١٩١٩، برئاسة فريد باشا رئيس الوزراء الذي قدم مذكرته في ١٧ من الشهر نفسه أمام مؤتمر الصلح، وعلى الرغم من اعترافه بالجرائم التي ارتكبت من قبل الاتحاديين خلال الحرب، إلا أنه ذكر بأن الشعب التركي حكم من قبل فئة كانت تدين بالولاء للألمان، وتحدث في مذكرته عن مصير الممتلكات العثمانية، وطالب بالحفاظ على وحدة الدولة العثمانية، وذكر بأن الشعب العثماني لا يقبل بأي حال من الأحوال تقسيم دولته عن طريق الانتداب من قبل الدول الكبرى (BDA, 1919, 6; Douglas et al., 1920, 12).

ومن الجدير بالذكر أنه في هذه المدة تم أنزال قوة إيطالية مكونة من ٥٠٠ جندي في سكالانوفا التركية، وعدّ الايطاليون احتلالهم لهذه المنطقة أسوة باليونانيين الذين احتلوا أزمير، وهذا الأمر أدى إلى احتجاج مندوبي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على هذا التصرف وعلى أثرها أرسلوا مذكرة احتجاج إلى حكومة روما عبروا من خلالها عن معارضتهم لهذا التصرف الإيطالي (Calthorp, 1919, 643; Howard, 1966, 234–235).

حاول لويد جورج تبرير موقفه الرافض لاحتلال الايطاليين لمنطقة سكالانوفا، على اعتبار أن هذه التجزئة قد تؤدي إلى إثارة العالم الإسلامي، وحاول أقناع الايطاليين بضرورة اقتطاع قسماً من الأقاليم مع ضرورة الاحتفاظ بمكانة الدولة العثمانية، والغريب في الأمر أنه لم يفكر باحتجاج المسلمين على احتلال أزمير،

وســيطرة البريطانيين على العراق وفلســطين، وإنما فكر فقط باحتلال الايطاليين لهذه المنطقة، وبذلك ظهرت نوايا البريطانيين التي كانوا يســـعون من خلالها لطرد الأتراك من استانبول وهزيمتهم بشكل نهائي دون التفكير بموقف حلفائهم من الفرنسيين الذين كانوا يدركون جيداً نوايا البريطانيين وخططهم التوسعية على حساب حلفائهم وبشتى الوسائل المتاحة (Davison, 1953, 175–176).

ومهما يكن من أمر، فقد لاقت المذكرة التي قدمها فريد باشا معارضة شديدة من قبل مندوبي فرنسا وبريطانيا اللذين اتخذا موقفاً متشدداً منها، وجاء في الرد على مطالب الوفد العثماني على لسان كليمنصو مندوب الحلفاء ورئيس المؤتمر في رسالته المؤرخة في ٢٥ حزيران / يونيو من عام ١٩١٩ (الفتلاوي، ٢٠٠١، ٤٩) ذاكرا فيها " أن الدولة العثمانية وقفت إلى جانب ألمانيا، ووافقت على كل ما جلبته هذه الحرب غير الضرورية منذ بدايتها ولحد الآن، كما وافقت على الجرائم الجماعية السابقة أما بطريقة رسمية أو بطريقة ضمنية، ولكن هذه الجرائم التي ارتكبتها تلك الحكومة كان ضررها على المسلمين أكثر من المسيحيين، حيث أن تركيا وعلى مدى التاريخ لم تفرض بأي شكل من الإشكال التقاليد والعادات العثمانية على الشعوب غير المسلمة، لذلك فأنها تدعي بأن الضرورة السياسية والعدالة تستوجب إرجاع هذه المناطق إلى حالتها الســـابقة قبل الحرب أي إرجاعها إلى الحكم العثماني" (Douglas et al., 1957, 646; Kemal, 1997, 8).

كما تحدث كليمنصـــو: " أن المجلس لا يوافق على حجج الحكومة العثمانية، ولكن المجلس ليس لديه أدنى شك بأن الحكومة الحالية تنتقد السياسة التي أتبعتها الحكومة الســـابقة عند تناول هذه المســـائل كلاً على حده، ونعتقد بأن تركيا كانت صاحبة الحق في رفض أية حركة تجلب الكوارث والمآسي إلى بلدانها ومواطنيها، ومع ذلك فأن الادعاء بضرورة أعادة أراضيها في المذكرة المقدمة لا يعتمد فقط على تغيير تركيا، وإنما تكون مجبرة على دفع ثمن أخطاء وزرائها، وأن المجلس لا يسمح بافتتاح المجال أمام المناقشات غير المقيدة أو إضاعة وقت المؤتمر" (Kemal, 1997, 8).

وتطرق كليمنصو خلال رسالته للمسائل الدينية وجاء فيها : " أننا لسنا ضد المسلمين والمسيحيين والساكنين ضمن حدود الدولة العثمانية، ولكننا نود أن نحافظ على الأحاسيس الدينية للأهالي الغافلين عن ثقل العبودية التركية والذين إما أجبروا عليها أو لم يعتدوا بها أبداً، وإن اعتقادنا بالمحافظة على الأحاسيس الدينية للشعوب كان أمراً غير وارد بالنسبة للدول التي بدأت الحرب من أجل نهب الجيران أي بروتستانت ألمانيا، كاثوليك النمسا، أرثدوكس بلغاريا، مسلمي تركيا، وهكذا فقد وافقت تركيا على التعدي العنصري من خلال قتل المسلمين للأقليات الأرمنية بأمر من الحكومة التركية، ولكن أمر الحكومة تجاوز إلى قتل أعداد كبيرة وبشكل مفزع للمسلمين بذريعة عدم التحيز الديني" (Kemal, 1997, 8-9).

وفي ختام رسالته ذكر كليمنصو ما يأتي: " أيها السادة نرجو أن نكون قد أوضحنا أهدافنا وأفكارنا، وبالنظر إلى المذكرة التركية فإننا نلاحظ أنها توقفت كثيراً عند نقطة مهمة هي الاقتصاد والثقافة الفكرية، ولكن يجب أن يكون هناك تغير في هذه الفكرة، وعدم إتباع كل ما هو اقتصادي ومربح فقط، وفي حالة إتباع الشعوب الخاضعة للسيادة التركية هذه الفكرة فإنه سيكون كل الحق لها في أخذ كل المساعدات اللازمة من حكومتنا" (Kemal, 1997, 10).

حاول لويد جورج بالاتفاق مع كليمنصو خلال اجتماع الحلفاء في ٢٥ حزيران ١٩١٩/ يونيو، تقديم اقتراح بشأن موضوع توزيع الانتدابات على الدول الكبرى، وبالتحديد مسألة قبول أو رفض الولايات المتحدة لتولي مهمة الانتداب على تركيا، وقد وافق الرئيس ولسن على ذلك مؤكداً بأن عملية التقسيم سوف تشمل العراق وسوريا وأرمينيا، وأن قوات الحلفاء ستبقى للحفاظ على النظام (Nutuk, 1919, 644)، واقترح لويد جورج ضرورة عزل المناطق التي ستتخلى عنها تركيا، وإجبارها على قبول أي شرط يتعلق بالمراقبة أو الاتجاه الذي ستتخذه دول الحلفاء (الفتلاوي، ٢٠٠١، ٤٩-٥٠).

وتذكر المؤرخة الروسـية شـبليكوفا أسـباباً لتغير الموقف الأمريكي في قبول الانتداب على إسـتانبول، لاسـيما بعد أن كان الجانب الأمريكي يدعو للتريث في القضـية التركية، إلا أنه وافق فيما بعد على الانتداب لاسيما أن التغير قد حصـل بعد مغادرة الرئيس ولسن للعاصمة باريس متوجهاً إلى بلاده، ومن ثم عودته للمؤتمر ثانية، وقد عللت شـبليكوفا سـبب ذلك بالتنافس الحاصـل بين الجانب الأمريكي والجانب الروسـي الذي بدأ يتوسـع، وبدأت تظهر ملامح القوة الروسـية الجديدة وهذا ما جعله يصطدم بطبيعة الحال بالقوة الأمريكية (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٦١).

فيما يكمن السـبب الثاني بتولي فريد باشـا رئاسـة الوزارة، ومن المعروف أن الأخير كان من الموالين لبريطانيا، أما السـبب الآخر فيتمثل في سـيطرة البريطانيين وتوسعاتهم في منطقة المضايق وإستانبول وهذا من شأنه أن يهدد المصالح الأمريكية في تركيا، وكل هذه الأسباب دفعت الساسة الأمريكان إلى ضرورة أعادة حساباتهم من جديد، وضرورة إعطاء القضية التركية أهمية كبرى (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٦١-٦٢).

ومهما يكن من أمر فقد أضطر الوفد العثماني نتيجة السياسة المتبعة من قبل الحلفاء إلى مغادرة المؤتمر في صـباح يوم ٤ تموز/ يوليو عام ١٩١٩، متوجهاً إلى العاصمة إستانبول بعد أن باءت رحلتهم بالفشل نتيجة شعورهم بالإهانة، وعدم الاحترام حتى في طريق عودتهم وجاء ذلك باعتراف الضـابط البريطاني الذي كان مرافقاً لهم في البعثـة المـذكورة ("Calthorpe to Curzon, Constantinople," 1919, 689–704).

يتضح مما سبق أن المسألة التركية بقيت معلقة دون أن يتوصل الحلفاء إلى حلٍ لها نظراً للأطماع التوسعية لكل دولة من الدول الكبرى، وتضارب المصالح فيما بينهم، وهو ما حصل بطبيعة الحال مع إيطاليا وتنافسها مع اليونان، فضلاً عن تنافس كل من فرنسا وبريطانيا للحصول على مناطق نفوذ لها، وأدى هذا التنافس إلى التناحر فيما بينهم نظراً لتمسك كل طرف بمطالبه وسعيه للحصـول عليها، في حين نجد أن حكومة السلطان لم يكن لها أي دور في هذا الصـراع، وعلى الرغم من مشـاركة الوفد

الإيطالي الذي كان يأمل أن يحقق نتائج ويسعى للاحتفاظ بالممتلكات العثمانية، لكنه أصطدم بمطامع الدول الكبرى، التي غالت في مطامعها وتوسعت في احتلال الأراضي التركية، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى استنفار الشعور الوطني لدى الأتراك، وكان ذلك مدعاة لظهور الحركة الوطنية التركية التي سعت إلى تحرير البلاد من سيطرة القوى الأجنبية .

الخاتمة

من خلال ما جاء في ثنايا البحث نستطيع ان نوجز أهم الاستنتاجات بما يأتي:

١ / حاولت فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى الحفاظ على مصالحها في الدولة العثمانية وظهر ذلك جلياً خلال مؤتمر لندن الأول عام ١٩١٩ خصوصاً عندما وقف الفرنسيون ضد محاولات البريطانيين التي كانت تدعو إلى طرد الأتراك من إستانبول، وذلك لخشيتهم من أن يؤدي ذلك إلى سيطرة البريطانيين على العاصمة العثمانية وبالتالي إلى تهديد المصالح الفرنسية المستغلة فيها.

٢ / كما سعى الفرنسيون خلال جلسات مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ إلى أقناع البريطانيين بضرورة تطبيق بنود اتفاقية سايكس بيكو التي جرى الاتفاق عليها بين الطرفين خلال الحرب العالمية الأولى، ونظراً لرفض البريطانيين التعامل فيها أدى ذلك إلى توتر العلاقات فيما بينهم وظهر جلياً بشكل واسع خلال جلسات مؤتمر الصلح في باريس.

٣ / لعبت الدبلوماسية الفرنسية بزعامة كليمنصو دورا محوريا في اعادة رسم خارطة سياسية للعالم في اعقاب الحرب العالمية من خلال اعادة توزيع النفوذ واقتسام املاك ومستعمرات الدول المهزومة في الحرب ومنها الدولة العثمانية حيث كان لفرنسا دور مهم في تأسيس كيانات سياسية على أسس عرقية ودينية لضمان استمرار مصالحها ونفوذها في المنطقة.

الهوامش

(١) بلغت خســـائر الدولة العثمانية خلال ســـنوات الحرب العالمية الأولى ٣٢٥.٠٠٠ قتيل و٤٠٠.٠٠٠ جريح و١٣٠.٠٠٠ بين أســير ومفقود من مجموع ١.٦٠٠.٠٠٠ شــخص شاركوا في الحرب. أما الخسائر المالية فبلغت ٥ مليارات جنيه إسترليني (خانكي بك، د.ت، ٨; لبيب، ١٩٢١، ١١٧).

(٢) وقعت في ٢٦ نيسـان ١٩١٥ بين فرنسـا وبريطانيا وروسـيا وإيطاليا ، وكانت هذه المعاهدة ثمناً دفعه الحلفاء لايطاليا مقابل انضــمامها إلى الحلفاء ، ووعدت إيطاليا بموجبها بالعديد من الامتيازات منها السيادة على جزر الدوديكانيز الاستراتيجية الواقعة بالقرب من الساحل التركي ، مقابل اعترافها لفرنسا وبريطانيا بمصالحها بالبحر الأبيض المتوسط (Anderson, 1963, 160).

(٣) وقعت في ١٧ نيســان عام ١٩١٧ بين فرنســا وبريطانيا وإيطاليا وبموجبها منحت فرنســا منطقة أدنه مقابل حصول ايطاليا على ما تبقى من جنوبي الأناضـول بما فيها ولاية أزمير (على أن يبقى الميناء حراً) ، مع منحها ولاية قونية وأضـــاليا ومنطقة نفوذ تمتد حتى مضيق البسفور (Temperley, 1969, 1/20–27).

(٤) للاطلاع على أسباب اختيار العاصمة باريس راجع: (نوار ونعنعي، ١٩٧٣، ٤٧٣).

(٥) حضر المؤتمر ممثلاً عن الروس الأدميرال الروسي كولتشاك ، وهو من المناهضين للسلطة البلشفية الحاكمة في روسيا آنذاك (مراد وآخرون، ١٩٨٨، ٢٥٧).

(٦) تتمثل بنود الرئيس الأمريكي ولسـن بإلغاء المعاهدات السـرية ، ضـمان حرية الملاحة في البحار ، ضـمان حرية التجارة الدولية ، الحد من التسـلح ، حل مشـاكل المسـتعمرات وفق مصالح شعوبها ، منح روسيا الإمكانات المطلقة لاتخاذ قرار مستقل حول تطورها السياسي ، تحرير بلجيكا وإعادة بناءها ، أعادة الإلزاس واللورين إلى فرنســا ، أعادة تخطيط حدود ايطاليا حسب الأسس القومية ، ضمان الحكم الذاتي لشعوب إمبراطورية النمسا ــ المجر ، انسحاب القوات الألمانية من صربيا ورومانيا والجبل الأسود وضمان منفذ بحري لصربيا ، تأسيس منظمة دولية وفق ميثاق خاص (Snyder, 1968, 164–166).

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

أحمد، إ. خ.، ومراد، خ. ع. (١٩٩٢). *تاريخ إيران وتركيا، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر History of Iran and Turkey - A Study in Modern and Contemporary History*.

أحمد، ف. (٢٠٠٠). *صنع تركيا الحديثة Making Modern Turkey* . ((ترجمة) س. د. الواسطي وح. ح. الدوري). المطبعة العربية.

أحمد، ك. م. (١٩٧٨). *أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط Spotlight on International Issues in the Middle East*. دار الحرية للطباعة والنشر.

الحسان، ب. ق. (١٩٧٨). *السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ French Foreign Policy Towards the Arab World Since 1967*. مركز دراسات الوحدة العربية.

الدينوف، ع. م. ش. (١٩٦٦). *عبدالله مراد شمس الدينوف ، النضال التحرري الوطني في تركيا (١٩١٨-١٩٢٣) The National Liberation Struggle in Turkey (1918-1923)*.

الشناوي، ع. م. (٢٠٠٤). *الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها The Ottoman Empire is a Slandered Islamic State*(المجلد: ١). مكتبة الانكلو المصرية.

الصمد، ر. (١٩٨٦). *العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥ International Relations in the Twentieth Century Development of the interwar period 1914-1945*.

الفتلاوي، آ. ح. (٢٠٠١). *السياسة البريطانية تجاه تركيا ١٩١٩-١٩٢٣ British Policy towards Turkey 1919-1923*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد.

المصري، ج. ع. م. (٢٠٠٢). *حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة The Present of the Islamic World and its Contemporary Issues*. مكتبة العبيكان للنشر.

برايسون، ت. أ. (د.ت). *العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط U.S. Diplomatic Relations with the Middle East* ((ترجمة): مركز البحوث والمعلومات). (المجلد: ١). مجلس قيادة الثورة.

بهنان، ح. ع. (١٩٨٩). *التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣ Political*

Developments in Turkey 1919-1923، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة بغداد.

جوليس، م. (د.ت). *الوطنية العثمانية Ottoman Nationality* ((ترجمة): أ. رفعت).

حسين، ف.، ونعمه، ك. هـ. (١٩٨٠). *التاريخ الأوربي European History*. وزارة التعليم والبحث العلمي.

خانكي بك، ع. (د.ت). *ترك وأتاتورك Turk and Ataturk*. المطبعة العصرية.

سعيد، أ. م.، وثابت، ك. خ. (١٩٢٢). *سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية الوطنية في الأناضول Biography of Mustafa Kemal Pasha and the History of the Turkish National Movement in Anatolia*. مجلة الطائف.

شبليكوفا، ف. ي. (١٩٦٠). *السياسة الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا ١٩١٤-١٩٢٠ The Colonial Policy of the United States of America Towards Turkey 1914-1920*.

عبدالقادر، ع. ب. ا. (٢٠٠٦). *دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (١٩٠٨-١٩١٤) The role of Arab deputies in the Ottoman Council of Envoys (1908-1914)*. الدار العربية للموسوعات.

عشرون سنة بعد الحرب ١٩١٨-١٩٣٨ Twenty Years After War 1918-1938. (د.ت). *مجلة عشرون سنة بعد الحرب ١٩١٨-١٩٣٨*، ١.

علي، أ. (١٩٨٢). *التطور الاقتصادي في تركيا Economic Development in Turkey*. ((ترجمة): مركز البحوث والمعلومات). مركز البحوث والمعلومات.

غفور، ع. ق. (١٩٨٨). *تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠ Turkey's Contemporary History 1918-1980* ((محررون): إ. خليل وآخرون).

قاسمية، خ. (١٩٧١). *الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠ Arabic Goverment in Damascus 1918-1920*.

لبيب، ح. (١٩٢١). *تاريخ المسألة الشرقية Eastern Issue History*.

لنشوفسكي، ج. (١٩٥٩). *الشرق الأوسط في الشؤون العالمية The Middle East in World Affairs* ((محررون): م. الأمين وإ. أ. السامرائي؛ (ترجمة): ج. خياط). (مجلد: ١).

مراد، خ. ع.، وآخرون. (١٩٨٨). *دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر Studies in Modern and Contemporary European History*. دار الكتب للطباعة والنشر.

مصطفى، أ. ع. (٢٠٠٣). *في أصول التاريخ العثماني In Origin of Ottoman History* . دار الشروق.

نوار، ع. س.، ونعنعي، ع. (١٩٧٣). *التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية Contemporary History Europe from the French Revolution to World War II*.

المصادر الأجنبية:

Anderson, M. S. (1963). ***The Great powers and the Near East 1774-1923*****. Cambridge University press.**

BDA. (1919). ***To Curzon Constantinople*** **(Vol. 1, Issue 3).**

Berbar, E. (1987). Kurtalustan sonra izmirde Gyana isgal Donemin Topkler. ***Ataturk Arastirma Merkezi Dergisi, 3*****(8).**

Calthorp. (1919). Note of a Meeting Held at President Wilson House in the Paris. In ***D.B.F.P*****.**

Calthorpe to Curzon, Constantinople. (1919). In ***D.B.F.P*** **(No. 466; Vol. 4, Issue 1).**

Camming, H. H. (1938). ***Franco-British in the Post war Near East*****.**

Davison, R. H. (1953). Turkish Diplomacy Form Mudrus to Lusanne. In G. Acracy & F. Gilbbert (Eds.), ***The Diplomacy 1919-1939*****.**

Douglas, Medlicott, W. N., & Lambert, M. E. (1920). Letter From Curzon to the French Ambassador Foreign Office. In ***D.B.F.P*** **(Vol. 13, Issue 13). DBFP.**

Douglas, Medlicott, W. N., & Lambert, M. E. (1957). Answer to The Delegates, Paris, 23-6-1919. In ***D.B.F.P*** **(No. 426; Vol. 4, Issue 1).**

Evans, L. (1965). ***United State Policy and Partition of Turkey (1914-1924)*****.**

F.O. (1919a). ***No Title*** **(371/4183/X.N/7847).**

F.O. (1919b). ***No Title*** **(371/4183/X.B/414).**

F.R. (1919a). ***The secretary of state to the Minister in Switzerland (Stove), November 30 , 1918 The secretary of state to the Minister in Switzerland (Stove), November 30 , 1918*** **(Vol. 2).**

F.R. (1919b). ***The Paris peace conference A Greek Delegation to the Peace conference Paris. 7.***

F.R. (1919c). Mr. C.R. Crane and Mr. H.C. King to The Commission Negotiate Peace. ***Paris Peace Conference, 12.***

F.R. (1919d). The Commission to Negotiate peace to the Acting Secretary of State. ***Paris Peace Conference, 2.***

F.R. (1919e). ***The Chief of the Military Mission to Armenia (Harbord) to the Secretary of States. 2.***

George, L. (1938). ***The truth about peace treaties*** **(Vol. 11).**

Helmriech, P. C. (1974). ***Form Paris to Sevres.***

Howard, H. N. (n.d.). ***An American Experiment in the Peace Making.*** **The King Crane.**

Howard, H. N. (1966). ***The Partition of Turkey, A diplomatic history 1913-1923.***

Howard, H. N. (1974). ***Turkey the Straits and U.S. Policy.***

Hurewitz. (n.d.). ***Diplomacy in the Near and Middle East.***

Kaymaz, N. (1972). ***Mustafa Kemali Anadoluya Cotureu Nedenler Buyuk Zaferin 50.*** **Yildonumune- Armagan, Milli Egitim Basimevi.**

Kemal, M. . (1997). ***Ataturk Nutuk*** **(Vol. 2). milli egitim Bakani Yayinlari.**

Kinross, Lord. (1964). ***Ataturk- The Rebirth of a Nation.***

Lansing, R. (1921). ***The Peace Negotiations.***

Lewis, B. (1966). ***The Emergence of Modern Turkey.***

Lewis, G. (1965). ***Turkey.***

Marriot, J. A. R. (1969). ***The Eastern Question An Historical Study in European Diplomacy*** **(4th ed.).**

Nerakivi, J. (1969). ***Britain, France and The Arab Middle East 1914-1920.***

Nicolson, H. (1923). ***Peace making 1919.***

Nutuk, A. (1919). Note of a Meeting (130) Held at President Wilson House in the Paris. In ***S .D.B.F.P*** **(No. 426).**

Sachar, M. (1970). ***The Emergence of The Middle East (1914-1924).***

Shaw, S., & Shaw, E. kural. (1977). ***History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*** **(Vol. 2).**

Snyder, L. L. (1968). ***Historic Documents of World War.***

Temperley, H. W. (1969). ***A history of the peace conference of Paris*** **(Vols. 1–6).**

Toynbee, A. (1923). ***The western Question in Greece and Turkey*** **(2nd ed.).**

Turk Ansklopedisi **(Vol. 16). (1964).**

U.S.N.A Microcopy. (1922). ***Qutline of the American Attitude toward the Negotiations Relating to the Turkish peace Settlement. 1918- 1922*** **(No. 353, Roll. 876. 001705-808).**

Yala, W. (1958). ***The Near East.***